

قرار :

مادة ١ - الموافقة على تأجير قطعة أرض من أموال مجلس مدينة فنا مساحتها ٧٤٢٨ متراً سرياً إلى جمعية نادى المتره بمدينة فنا بایجار اسمى قدره جنيه واحد سنوياً لمدة ثلاثة عاشرات مع احتفاظ الجمعية بـ ٦٠٠ مليون سنتيم.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما مقرر رئيس الجمهورية في ١٨ ذي القعده سنة ١٣٩٢ (٢٣ ديسمبر ١٩٧٢).

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

- رقم ١٦٤٥ لسنة ١٩٧٢

بتأجير قطعة أرض بندر سوهاج من أملاك الدولة الأميرية إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم بسوهاج

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالجانب في المقاريات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها المتغيرة والقوانين المعدهله له،

قرار

مادة ١ - تأجير قطعة الأرض رقم ٣٤٣ سلسلة بندر سوهاج من أملاك الدولة الأميرية البالغ مساحتها ١٧١٦ متراً سرياً إلى جمعية المحافظة على القرآن الكريم بسوهاج بأجرة اسمية مقدارها جنيه واحد في السنة ولمدة ثلاثة عاشرات من أول يناير ١٩٧١، وذلك لإقامة دار مقررات لمعهد الديانات الإسلامية عليها.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما مقرر رئيس الجمهورية في ١٨ ذي القعده سنة ١٣٩٢ (٢٣ ديسمبر ١٩٧٢).

أنور السادات

قرار :

مادة ١ - تسرى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه على العاملين المغارين من الوحدات الاقتصادية التابعة لمؤسسات العامة للعمل في الدول الأفريقية المحددة بالقرار المذكور.

مادة ٢ - يشترط لتحمل جمهورية مصر العربية أجور العامل المغار طبقاً لـ المادة السابقة وغيره من النفقات والبدلات المنصوص عليها في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٨٩ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه أن تكون الإعارة لتحقيق مصلحة قومية وأن يوافق عليها الوزير المختص.

مادة ٣ - يحدد في الموازنة العامة للدولة الاهتمام المالى اللازم لمواجهة ما يصرف للعاملين المغارين من الوحدات الاقتصادية التابعة لـ المؤسسات العامة إلى الدول الأفريقية سالفـة الذكر.

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ تحريره ما مقرر رئيس الجمهورية في ١٨ ذي القعده سنة ١٣٩٢ (٢٣ ديسمبر ١٩٧٢).

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

- رقم ١٦٤٤ لسنة ١٩٧٢

بتأجير قطعة أرض من أموال مجلس مدينة فنا إلى جمعية نادى المتره بمدينة فنا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠، والقوانين المعدهله له،

وعلى قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ في شأن الحكم المعلى،